بمعضة الكرلة نام الملك عليه فورثه قريبه الحر ابن
عتق دهشه وزوجته ولا شئ لسيده لاستيفائه
حقه مما اكتسبه بالرقية واستثنى من كون
الرقيق لا يورث كافر له امان وجبت له جناية حال
حريته وامانه ثم تقضى الامان فسبي واسترق
وحصل الموت بالسراية في حال رقه فان قدر الارش
من قيمته لو رقه على الاصح قال الزركشي وليس
لنا رقيق كله يورث الاهذا و الخامس القاتل
فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقا لخبر الترمذي وغيره
ليس للقاتل شئ اي من الميراث ولانه لو ورث لم يؤمن
ان يستعجل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرمانه
ولان القتل قطع الموالاة وهي سبب الارث وسواء
كان القتل عمدا او غيره معصوما ام لا يعزر ام لا
قصد مصلحة كضرب الاب او الزوج او المعلم ام لا
كرها ام لا فكل ذلك تناوله اطلاقه و السادس
المرتد وكونه كيهودي تنصر فلا يرث احدا ذ ليس
بينه وبين احد موالاة في الدين لانه ترك دينا كان
يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه وظاهر كلامهم
انه لا يرث ولو عاد بعده الى الاسلام بعد موت
مورثه وهو كذلك كما حكي الاجماع عليه الامناذ ابو
منصور البغدادي وما وقع لابن الرفعة في المطلب

من

من تقييده بما اذا مات مرتدا واما اذا اسلم بتبين ارثه خلافا
في ذلك صاحبه السبكي في الابتهاج وقال انه فيه
خارق للاجماع تنبيه تناول اطلاق المصنف المعاهد
وغيره وهو كذلك وكما لا يرث المرتد لا يورث لما مر
لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المجني عليه ومات
سراية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه
لولا الردة ومثله حد القذف و السابع اهل ملتين
مختلفتين كملتي الاسلام والكفر فلا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم لانقطاع الموالاة بينهما
وانعقد الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم واختلفوا
في توريث المسلم من فالجمهور على الجميع فان قيل
يرد على ما ذكر لو مات كافر عن زوجة كافرة حامل
ووقفنا الميراث فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث
منه مع حكمنا باسلامه بإسلام امه اجيب
بانه كان محكوما بكفره يوم مات ابيه وقد ورث منه
كان حملا ولهذا قال الكتاني من محققي المتاخرين
ان لنا جمادا يملك وهو النطفة واستحسنه السبكي
قال الدميري وفيه نظر اذ الجماد ليس بحيوان ولا كان
حيوانا يعني ولا اصل حيوان وخرج بملتي الاسلام
والكفر ملتها الكفر اذا كان اصلها عهد فيتوارثان يهودي
من نصراني ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني بالعكس

Copyright King Saud University